400 وقفة إحتجاجية و200 اعتصام لعمال بتروجيت دون حلول

استمرار إضراب عمال السبائك الحديدية ومؤتمر عمال مصر يعلن تضامنه معهم ..





كلام صنايعية



أكثر من ثلاثين ممثلا لـ ٢٧٠ نقابة مستقلة يرسمون مستقبل مؤتمر عمال مصر الديمقراطى ..

اختيار اعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسى .. واختيار سكرتارية تنفيذية لإدارة العمل اليومى



عمال بشاى للصلب : بعد تدخل الكنيسة والمشايخ .. أخـــ



كتب: أسماء فتحى

مع بدء العد التنازلي لعيد العمال في الاول من مايو القادم جاءت بعض الوعود المؤقتة لتهدئة موجة الاضرابات العمالية المنتشرة علي طول ضفاف النيل ، حيث علّق العاملون بالهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة إضرابهم بعد وعود شفهية من مسئولي مجلس الوزراء و مدير مكتب مجلس الوزراء و د.عادل طه مدير مشروع الحدائق المتخصصة والمهندس حافظ السعيد رئيس هيئة النظافة والتجميل بالقاهرة بزيادة بدل المخاطر إلى ١٠٠٪ وزيادة بدل العدوى إلى ١٠٠٪ وصرف ١٥٠ جنية بدل مواسم،وهذا بعد إضراب استمر ما يقرب من ثلاثة أسابيع متواصلة.

وفي السياق ذاته علق العاملون بمجموعة بشاي للصلب بمدنية السادات إضرابهم يوم ٢٠ أبريل الماضى بعد إضراب استمر ١٧ يوماً متصلة بعد أن وعدهم على القرش قائد المنطقة المركزية بالقوات المسلحة بإصلاح أحوالهم وهذا فى حضور رجل دين من الكنيسة والشيخ محمود حسان شقيق الداعية محمد حسان والأنبا بسنتى مطران كنيسة السادات وحنان شاهين ممثلة وزارة القوى العاملة والهجرة ، ورجل الاعمال خالد الدجوى .

فى حين قال هانى عبد الحى أمين صندوق اللجنة النقابية بالشركة إنه" فوجئنا أنا وزملائى بموقف الشيخ محمود حسان المتحامل علي العمال الامر الذي وصل به الاحتداد علينا حتى كاد أن ينفجر الموقف منه ومن ممثلي اللجنة النقابية مشيراً إلى أن جلسة التفاوض جرت بشكل متسرع بعدها وضحوا إن كمال بشاى رئيس مجلس الإدارة قد فوضهم لحل الازمة وتمت الموافقة علي ٨ مطالب أبرزها صرف بدل انتقال ٢٠٠جنيه وبدل وجبة ٣٠٠جنيه وبدل ورديات ٢٠٠جنيه وحساب الشريحة التأمينية علي أربع دفعات " ، وأضاف هانى إنه في حالة تجاهل تلك المطالب سيعاودوا الاضراب مرة اخرى مع التصعيد.

هذا ويستمر المئات من عمال شركة أكسون موبيل لتسويق المنتجات البترولية في إعتصامهم الذى دخل أسبوعه الرابع على التوالى أمام

إضراب عمال مترو شبرا .. والهيئة تسير القطارات دون صيانة



كتب : حمادة الكاشف

حتى كتابة هذه السطور يستمر اعتصام عمال صيانة مترو الانفاق بورش شبرا الخيمة البالغ عددهم ٣٠٠ عاملا للمطالبة بتطبيق قرار مجلس الوزراء رقم ١ لسنة٢٠٠٦ باعتبار يومى السبت والجمعة راحة مدفوعة الأجر، وتحديد ساعات العمل بـ ٣٥ ساعة أسبوعياً كما ينص القانون ، حيث أن الهيئة تطلب من العاملين عدد ساعات ٢٠٨ ساعة شهرياً دون تعويضهم عن الفروق وهى ٥٤ ساعة عمل شهرية بما يوازى ٣٠٠ جنيه شهرياً ، كما يطالب العمال صرف بدل السفر التى تقوم الهيئة بصرفه لفئة السائقين وبدل السكن.

وطالب المعتصمون أيضا بإقالة المهندس على حسين رئيس هيئة مترو الانفاق والمهندس رفعت فهمى مدير عام ورشة شبرا لصيانة الانفاق وذلك للفساد والمحسوبيات الموجودة داخل الهيئة وعدم الاهتمام بتنفيذ مطالب العمال المشروعة .

كما قال مصطفى مرسى أحد المعتصمين إن "لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب فى اجتماعها مع وفد من العمال ورئيسي مترو الأنفاق والهيئة القومية للسكك الحديدية تجاهلوا الوصول إلى حلول جذرية لمشكلاتنا مما جعل أعضاء الوفد ينسحب من اجتماع اللجنة الذي شارك فيه لشعوره بعدم الجدية في التفاوض" واستنكر العمال موقف رئيس المترو الذى أنكر أحقية العمال في مطالبهم رغم اعتراف وزير النقل بها ومطالبة اللجنة لرئيس المترو تنفيذها قبل ١ أبريل الجاري وهو ما لم يتم حتى الآن.

وأضاف مصطفى إنهم لن يتنازلوا عن حقوقهم المشروعة وعن مطالبهم ولن يفضوا اعتصامهم إلا بعد ألاستجابة لمطالبهم وتوقيع اتفاق رسمي وموثق لتنفيذها بعد استمرار تفاوضهم عليها طوال الأشهر الأربعة الماضية ،وأهمها إقالة الفاسدين ورئيس الورش وصرف حافز يوم عمل يتراوح من ٥ إلى ١٠ جنيهات عن كل يوم تشغيل أسوة بالعاملين بهيئة السكك الحديدية، وصرف بدل نقدى عن عمل يوم السبت من كل أسبوع، واعتباره إجازة أسبوعية مع الجمعة.

وقال سيد خلف أحد عمال الصيانة "إنه بالرغم من إن لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب أوصت بعد اجتماعها مع وفد من عمال المترو بضرورة المساواة بين العاملين في السكك الحديدية والعاملين في مترو الأنفاق في جميع الامتيازات كالحوافز والبدلات والعلاج والعلاوات وكذلك الرواتب إلا إن رئيس الهيئة يرفض الاستجابة الفعلية وإصدار قرارات بذلك ويكتفى فقط بإطلاق الوعود الشفوية التى لا تصل الى حيز التنفيذ ،فلقد أكد لنا – والكلام على لسان سيد - رئيس شركة المترو علي حسنين بإنه ليس ضد أي مطالب مشروعة ،وإنه سيرفع مطالب العاملين لوزير النقل للبت فيها وتعهدّ بصرف مبلغ مائة جنيه للسائقين و٥٠ جنيهاً لمعاوني التشغيل كبدل تشغيل وبالرغم ا هذه الوعود ليست كل مطالبنا إلا إنه لم يحقق أى شيء منها حتى الان".

وأضاف سيد إن العمال صعدوا احتجاجهم فى أماكن أخرى موضحاً "لقد تظاهرنا أمام نيابة شبرا الخيمة أثناء إجراء مفاوضات بالنيابة مع العمال الذين اعتصموا لعدم الاهتمام بتنفيذ مطالب العمال المشروعة و المتوحدة بمنع الفساد والمحسوبيات داخل الهيئة وإقالة المهندس رفعت فهمى مدير عام ورشة شبرا الخيمة لصيانة المترو كما قام العمال بالتصعيد أيضا بمنع إجراءات الصيانة الدورية التى تحدث بالمترو وإذا لم تتم الاستجابة الفعلية لمطالبنا سوف نصعد الاحتجاج الى الاضراب عن العمل ".

ـــــذنا وعود بلا اتفاق واضح !!





الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية
general trade unions workers
electricity Metal in Engineering

محضر اجتماع

انه في يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٣/١ تم عقد اجتماع بين كل من :-
(١) النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ويمثلها كل من السادة :- طرف أول
- صلاح حسن هلال — رئيس النقابة العامة
- جلال أحمد حسنين — نائب رئيس النقابة
- وحيد حسن عثمان — أمين الصندوق المساعد
- أحمد فؤاد أحمد — عضو مجلس إدارة النقابة
(٢) الشركة المصرية الإفريقية لخدمة المحلب (مجموعة شركات بشاير) طرف ثان
ويمثلها كل من :-
- عادل أديب بخيت — المدير المالي
- هنا فهيم عدس — المراقب المالي والإداري
- معالي صلاح الدين — المدير الإداري
- مصطفى محمد مهدي — مدير إداري

وكذلك حضور الأستاذ حنان محمود شاهين مأمورية مكتب عمل السادات
وحضور عدد من الممثلين عن العمال بالشركة

تم التفاوض على وتحديد بنود العقد التالية :
(١) يسلم كل عامل نسخة من عقد العمل .
(٢) تطبيق نظام ساعات العمل المطرة طبقا للقانون على أن تحسب الساعة الثامنة في كل وردية ساعة عمل اضافي طبقا للقانون .
(٣) تطبيق القانون بالنسبة للعاملين الأجازات الرسمية والراحات الأسبوعية .
(٤) يتم صرف أرباح للعاملين تطبيقا للقانون.

المطالب التي تم الاتفاق على دراستها في موعد اقصاه شهر من تاريخه هذا :-
(١) تم الاتفاق على دراسة تطبيق الوجبة المتفقة للعاملين بالمجموعة على أن يتم العمل بها في أول ابريل ٢٠١٢ .
(٢) يتم دراسة صرف بدل وزاوي لجميع العاملين أسوة بالشركات العاملة في هذا المجال .
(٣) يتم دراسة رفع بدل طبيعة العمل مع رفع الحد الأدنى المعمول به حاليا في خلال شهر من تاريخه .
(٤) تطبيق نظام الحافز المعمول به بالمجموعة وطبقا لمعدلات الإنتاج مع وضع حد أدنى يتم صرفه في المجال .

٢٠ ش الجلاء – القاهرة تليفون ٢٥٧٤٢٨٥٩ - ٢٥٧٤٢٠١٩ ف ٢٥٧٨٢٤٢٩

وعمال اكسون موبيل يواصلون إضرابهم للأسبوع الرابع على التوالى

مقر الشركة فى ٤ محافظات هى اسكندرية ، العاشر ، مسطرد ، أسيوط وانضم اليهم عمال شركة مستودعات الوقود والتى تمول محطات البنزين التابعة لشركة "أكسون موبيل" بالسولار والبنزين للمطالبة بالتثبيت لدى الشركة الأصلية (اكسون موبيل) على درجة مالية لها حقوق وواجبات تحت مظلة وزارة البترول بدلا من عقود الاذعان المبرمة حاليا ، وإلغاء عقود شركات العمالة والمقاولين الذين يعملون من الباطن وكذلك مد المدد التأمينية مدة واحدة متصلة وحفظ حق العامل فى الارباح والحوافز وبدل المخاطر منذ تاريخ الالتحاق بالشركة ، وتوفير التأمين الصحى الكامل لأسر العاملين بما يكفل لهم حق العلاج بكرامة دون استجداء أو عطف من أحد ،كما طالبوا بصرف الارباح والبدالات والمستحقات المالية كما هو متبع فى القطاعات والشركات التى تعمل فى نفس المجال.



عمال معاشات الأسمنت يتظاهرون أمام مقر الشركة بحلوان متهمين الجنزورى بعدم الوفاء بوعوده

احتشد يوم الاحد ٢٢ أبريل نحو ألف عامل بالمعاش المبكر بشركتى أسمنت حلوان وطره أمام مقر شركه أسمنت حلوان احتجاجا على عدم تنفيذ أى من مطالبهم التى قدموها لرئيس الوزراء كمال الجنزورى الذى وعدهم بصرف باقى مستحقاتهم ،حيث قامت الشركة بصرف ٣٩ شهراً كمكافأة لنهاية الخدمة بدلا من ١٢٠ شهراً كما حددها القانون بالإضافة إلى استحقاقهم لأرباح ٥سنوات قد تم منعهم من صرفها وإيداعها فى البنوك باسم الشركه غير ان العمال فوجئوا بمماطلات لتنفيذ هذه الوعود.

"رئيس الوزراء تعود على الكلام دون تنفيذ أى وعد " هكذا علق سالم حسن جمعه أحد المعتصمين مؤكداً على استمرارهم فى الاعتصام بعد أن علقوه لمدة أسبوع بعد وعود الجنزورى التى لم تنفذ ،وقال "لقد بدأنا اعتصامنا يوم ٤/١ وحتى يوم ٤/١٨ وعلقنا اعتصامنا على إثر التحريض ضدنا ، حيث قامت إدارة الشركة بمنع صرف بدلات العمال شريطة أن يقوموا بطردنا من أمام الشركة وقامت الادارة بطلب حمولة زلط كى يتم استخدامها فى رشقنا بالطوب والزلط وهو ما أحدث فينا إصابات بالغة وبرغم ذلك فلقد طلبنا الشرطة العسكرية لحماتنا غير إنها لم تتدخل " وأضاف إن عودتهم للاعتصام مرة أخرى أمام مقر الشركة لن تنفض إلا بتحقيق المطالب وصرف المستحقات والأموال وأضاف سالم متسائلاً " أموال الارباح المتجنبة والتى لم تصرف منذ ٥ سنوات هى الان وديعة البنوك فلماذا لا يتم صرفها لنا وإعطائنا حقوقنا؟ ، فلقد علمنا إن أرباح تلك الاموال تقدر بالملايين وهو بالطبع ما يصب فى جيوب أعضاء مجلس إدارة الشركة "

وكان العمال قد صرفوا ٣٩ شهر وتبقى لهم ٨١ شهرا وهو ما أدى بهم الى رفع مجموعة من القضايا ضد الشركه وحصلوا على احكام تمكنهم من الحصول على مستحقاتهم غير إن الشركة تماطل فى صرف تلك المستحقات ولم يحصلوا على شيء حتى الآن!!

كما احتشد عمال مفكو حلوان أمام مقر شركتهم للمطالبة بصرف مستحقاتهم المالية التى حرمتهم إدارة الشركة إياها مواصلين اضرابهم عن العمل للأسبوع الثانى على التوالى ولم تتدخل أى جهة للتفاوض بشأن مطالبهم وقد كان العمال قد تظاهروا أمام مجلس الشعب فضلا عن تظاهرة أخرى أمام وزارة القوى العاملة والهجرة إلا إن هذه التظاهرات لم تسفر عن شيء .



عمال أسمنت أسيوط يعتصمون للمطالبة بالأرباح وبطلان عقد بيع الشركة للشركة المكسيكية



كتبت : أمينة عبد الرحمن

يستمر اعتصام المئات من عمال شركة أسمنت اسيوط "سيمكس" لليوم السابع على التوالى احتجاجا على عدم صرف الارباح المتاخرة للعمال منذ عام ٢٠٠٤ مطالبين بعودة العمال للعمل وعودة الشركة إلى القطاع العام واستردادها من الإدارة المكسيكية .

ويذكر إنه قد أقام عدد من العمال دعوى قضائية بالدائرة العاشرة بأسيوط ضد إدارة الشركة طالبوا فيها باسترداد المصنع وعودة العمال الذين تم تشريدهم إلى العمل وقد أجلت المحكمة القضية إلى جلسة ٣١ مايو القادم لتقديم بيان بحجم العمالة بالشركة وحجم المخزونات والبضائع والأرصدة والحسابات الخاصة أثناء بيع المصنع مع تقديم أصل العقد و محضر اللجنة العليا للخصخصة الخاصة بالمصنع والدراسة التقيمية وإعلان الشركة القابضة للصناعات المعدنية واستدعاء وزير الاستثمار أو من ينوب عنه ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات لتقديم ما لديهم من مستندات .

وقال العمال إن عقد بيع الشركة تضمن وجود العديد من التجاوزات التي تبطل عقد البيع في زمن الخصخصة وسياسة بيع مصر التي كان كل دورها هو الاستيلاء على المال العام والتربح منه وتحويله إلى خاص ملك الافراد ولخدمة رجال الاعمال والشركات الاجنبية ومن بين هذة التجاوزات بيع المصنع لشركة واحدة بالرغم من عدم تقدم غيرها فى المزايدة كما تخالف نصوص العقد القوانين المصرية حيث استولت الشركة على نسبة الـ١٠٪ ملك الدولة في المصنع ولم تصرف أرباحها، كما تم بيع المصنع بـ٢مليار جنيه والقيمة الدفترية تتعدى ١٤ مليارًا، ومنها مخزون سلعي كان بالمصنع أثناء البيع ٣٤١ مليونًا و٩٧٣ ألف جنيه، وما قدر بالصندوق حوالي ٩٤ مليون جنيه، أي أن قيمة المصنع لم تتعدى المليار.

كما قال سعيد كمال إن العمال أُجبروا على المعاش المبكر من قبل إدارة الشركة وعناصر أمن الدولة المنحل باستخدام سياسة التطفيش والتعنت المستمر وتوقيع الجزاءات على العديد من العمال وهو ما دفع أعداد كبيرة للخروج على المعاش المبكر بمكافآت زهيدة للتخلص من الضغط والتعسف .

وطالبت المحكمة بعد نظر القضية بتقديم أصل العقد ومحضر اللجنة العليا للخصخصة



٤٠٠ وقفة احتجاجية و٢٠٠ اعتصام لـعمال بتروجيت دون حلول

كتبت : أسماء فتحى

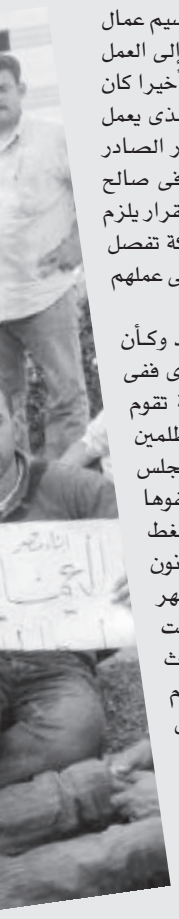
سنة وثلاثة أشهر مرت على ٢٥٠ عاملاً مفصولاً من شركة المشروعات والتجهيزات البترولية "بتروجيت" بين الاحتجاج والإضراب والحبس وأخيرا الاضراب عن الطعام ، كل ذلك وما زالت أزمتهم معلقة ما بين وعد من هنا ووعد من هناك دون تحرك فعلي لحسم المشكلة ،خاصة بعد أن فقد العمال الثقة فى تلك الوعود وباتوا يعانون أهوال ضيق الرزق ومرارة العيش دون أن يجدوا من يهتم لأمرهم أو يحاول حل أزمتهم مما دفعهم أخيرا للاضراب عن الطعام معلنين إن الموت لن يكون أسوأ من عجزهم أمام أسرهم.

حيث أضرب عن الطعام كلاً من " خميس محمد، وقطب عبد العزيز، وسلامة سيد" اعتراضاً على تجاهل المسئولين لمطالبهم بالعودة للعمل وتحرير عقود تثبيت لهم مواصلين اعتصامهم للأسبوع الثانى على التوالى أمام مجلس الشعب ناصبين الخيام أمام المجلس يؤمنون اعتصامهم حتى لا يتعرضوا للاحتكاك مع المارة مانعين أى "غريب" من الدخول من خلال لجان التنظيم.

بينما يقول خميس محمد إنهم سلكوا جميع السبل للوصول إلى حل والنتيجة لا شئ ،مؤكداً "إن قرارالفصل كان تعسفياً ووقع على كاهل ٢٥٠ عامل منذ قرابة السنة وثلاثة أشهر مع بداية الثورة مما دفع العمال الى الاعتصام أمام وزارة البترول للمطالبة بالعودة إلى العمل مرة اخرى ولكن فى هذا الوقت كان المجلس العسكرى هو الذى بدأ فى إدارة البلاد عقب رحيل المخلوع محمد حسنى مبارك عن الحكم وصدر مرسوم بقانون لتجريم الاعتصام وكنا أول من تم تطبيق هذا القانون عليه وبالفعل تم احتجاز خمسة فى "س ٢٨" لمدة شهر وكنت أحدهم وذقنا المرار داخل هذا السجن العسكرى وعوملنا أسوأ معاملة وكأننا مجرمين لمجرد مطالبتنا بحقوقنا وبعد ذلك صدر الحكم بالسجن سنة مع إيقاف التنفيذ دون وجود جريمة تذكر لمجرد إن العسكر أرادوا ذلك وهذا لم يمنع العمال الغلابة عن الاحتجاج والمطالبة بالعودة الى العمل خاصة إن مصادر الرزق ضاقت أمامهم".

وأضاف محمد إن العمال أقاموا ما يقرب من ٤٠٠ وقفة احتجاجية و ٢٠٠ اعتصام على مدار تلك الفترة والتقوا بوزير البترول عبد الله غراب ٥ مرات وحصلوا على وعود منه بل إن مجلس الوزراء تدخل وأرسل مندوبه إلى وزير البترول برفقتنا وهذا أيضا لم يأتى بجديد فى عودتنا للعمل حيث تم تقسيم عمال بتروجيت المفصولين إلى مجموعات كى تتم إعادتهم إلى العمل فى مهلة أقصاها رمضان الماضى ولم يعود اياً منهم وأخيرا كان ما قامت به لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب – الذى يعمل معظمهم فى قطاع البترول – مما ترتب عليه إن القرار الصادر من اللجنة والخاص بعودتهم للعمل بالشركة يعمل فى صالح الشركة وليس فى صالح العمال المعتصمين ،مضيفاً "القرار يلزم بعودة من تجاوز ٥ سنوات من العمل وقد كانت الشركة تفصل العاملين، ثم تعيدهم للعمل بنفس اليوم، لكى لا يمر على عملهم ٥ سنوات وبالتالى لا تكون ملتزمة بتعيينهم" .

وكان هذا القرار هو المفجر للأزمة من جديد وكأن الحكومة فى جهة والعمال المفصولين فى جهة أخرى ففى الوقت الذى تتعالى فيه صرخاتهم بالعودة للشركة تقوم لجنة القوى العاملة بإصدار قرار لا ينطبق على المتظلمين من قرار الشركة وفى الوقت الذى يلجأ فيه العمال لمجلس الوزراء يلعب هو دور المتفرج من وعود غراب التى وصفوها "بالكاذبة" وفى الوقت الذى يحاول العمال الضغط للعودة والاعتصام أمام وزارتهم يصدر مرسوم بقانون يجرم الاضراب ويلقى بهم فى السجن العسكرى شهر ويُصدر ضدهم حكم بعام مع إيقاف التنفيذ فى الوقت الذى تنعم فيه إدارة الشركة براحة الضمير مما يحدث جراء قرارها المتعسف وفصل العمال بحجة عدم وجود مشروعات عقب الثورة بل عندما يتجه العمال إلى مجلس الشعب يرسل لهم ضابط الامن القومى الذى ألقوا القبض عليه ليحرضهم وعند تسليمه لا يهتم أحد بالأمر ويبيت العمال هم المجرمون والذين يعتدون على الضباط أثناء تأدية واجبهم وأخيراً لم يجدوا سوى الاعتصام ومعه الاضراب عن الطعام وبات الموت أفضل لديهم من العجز "وقلة الحيلة" فى إعالة أسرهم.







عمال النظافة وإضرابهم الذى جعل شوارع القاهرة تعج بتلال القمامة

حوّل إضراب عمال النظافة شوارع وميادين القاهرة إلى تلال من القمامة التى يصعب اختراقها أو نقلها هذا علي الرغم من التهديدات التي تمارسها الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة علي العمال سواء بالفصل أو الاستغناء عن العمال المؤقتين حتى تدفعهم لتنظيف الشوارع إلا إن الإضراب مازال مستمراً ،كما فشلت إدارة الأحياء فى استخدام عمال الطوارئ بالإدارة المركزية ومقاولي الباطن لرفع التلال المتراكمة .

قال ساملاى عياد أحد العاملين فى هيئة النظافة إن العمال آسفين لاستمرار إضرابهم كل تلك الفترة ولكنهم قد أصدروا بياناً لشرح دوافع الاضراب للمواطنين مؤكدين على حزنهم الشديد إن مساوئ إضرابهم سيعانى منها المواطن فى المقام الاول ،وأضاف عياد إن محافظ القاهرة عبد القوى خليفة هو السبب فيما يحدث فهو بدلا من أن يسعى للاستجابة لمطالبهم البسيطة شن حملة ضد العمال لتشويه صورتهم في الصحف الحكومية مدعياً إن العمال يتقاضون رواتب تصل إلى ٢٥٠٠ جنيهاً شهرياً ،كما استفز العمال بالتهديد الذى صرح به بأنه سيقوم بخصم مائة ألف جنيه من رواتب العمال ،فضلاً عن استعانته بمقاول من الباطن لرفع القمامة من الشوارع مما يكبد الهيئة والمحافظة خسائر مالية كبيرة تفوق بكثير مطالب العمال وكأنه يتعنت مع العمال ولا يهتم بالمبالغ الطائلة التى سينفقها للاستمرار فيما أسماه العمال "بالعند والخوف من لى الأذرع"

وأكد عياد إنه وباقى عمال الهيئة يعملون على رفع القمامة من شوارع الجمهورية مما يعرضهم إى العديد من المخاطر والأمراض دون أى اهتمام لهذا الامر من هيئة النظافة أو المحافظة فضلاً عن ضعف الرواتب التى لا تمكن العمال من الحياة الكريمة فأجر العامل يتراوح من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه شهرية شاملة الحوافز والبدلات .

وعن مطالب عمال هيئة النظافة المضربين عن العمل للأسبوع الثانى على التوالى فقد تمثلت فى رفع مكافأة نهاية الخدمة لتكون شهرين عن كل عام أسوة بهيئة النقل العام، وصرف ١٥٠ جنيه بدل مواسم وأعياد ورفع نسبة بدل العدوى من جنيه شهريا إلى ١٥٠ جنيها حيث إنهم لم يتقاضوا أية بدلات عن المخاطر التى يتعرضون لها ،ورفع بدل المخاطر من ٦٠ بالمئة إلى ١٠٠٪ على أن تُضم الى استمارة الراتب الشهري حتى لا يتم التلاعب بها.

وأكد العمال إنهم سيبحثون سبل التصعيد للضغط من أجل حل أزمتهم والاستجابة لمطالبهم التى سلكوا جميع السبل للوصول إلى قرار بشأنها ولم تسفر عن شئ بل مجرد وعود من جميع المسئولين دون جدوى وهذا ما دفعهم للإضراب.

وقد كان عمال النظافة قد قاموا بتشكيل لجنة فيما بينهم للتفاوض عنهم والتعامل مع كل من يحاول الاساءة إلى إضرابهم وهذه اللجنة تحاول طرق جميع الابواب للتفاوض بشأن مطالب العمال وإصدار البيانات التى توضح للرأى العام مدى اضطرار عمال النظافة إلى الإضراب وتكذب التصريحات التى تسئ لعمال هيئة النظافة.

وكان محافظ القاهرة قد أكد إنه يبحث أزمة العمال ويحاول الوصول لحلول عاجلة ويدرس أبعاد الاستجابة لمطالبهم ،وعلى الرغم من استمرار الاضراب لليوم الخامس عشر على التوالى إلا إن تلك الدراسات لم تسفر عن شئ ولم تعالج الأزمة بل إنها تكبد الهيئة مبالغ باهظة فى استئجار عمال المقاول بالباطن لرفع تلال القمامة من الشوارع علماً بأن محافظ القاهرة كان سبباً فى أزمة العاملين بهيئة النقل العام حيث إنه لم يقبل بجميع المفاوضات التى تمت مع عمال الهيئة واستمر على موقفه إلى أن اضطر بالقبول فى النهاية خاصة بعد تدخل الجيش لحل الأزمة ومواجهة الضغوط التى عاناها خلال إضراب عمال هيئة النقل العام؟



الخاصة بالمصنع والدراسة التقيمية عن عملية البيع وتقرير لجنة التحقق من صحة التقييم وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن عملية البيع والكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الاستثمار فيما يخص البيع مع دخول كلاً من رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية ووزير الاستثمار أو من ينوب عنه كأطراف في القضية.

وقال خالد لطفى أحد العمال إن زملاءنا بالمصانع الاخرى يصرفون نسبتهم فى الأرباح إلا إن الشركة المكسيكية تتحدى القوانين المصرية وترفض صرف الأرباح، بالرغم مما حققته الشركة من أرباح تتعدى الملايين.

وأضاف إن وزارة القوى العاملة قد خاطبت دولة المكسيك لرفض الشركة صرف الأرباح، حيث أكدت المكسيك على أحقية العمال في صرف الأرباح، إلا أن الشركة ترفض الصرف حتى الان.

وقال المهندس سيد إبراهيم نائب رئيس نقابة أسمنت أسيوط إنهم سلكوا كل الطرق السلمية للمطالبة بحقوقهم المشروعة وإن الادارة وعدت بالرد على المطالب قبل ٣ مايو القادم ،وأضاف إن العمال قد دخلوا في اعتصام مفتوح من يوم ٢١ من الشهر الجاري ، وإن العمال لم ويوقفوا الإنتاج بالمصنع، ولكن يقومون بالاعتصام داخل المصنع بصالة الطعام الجديدة بعد الانتهاء من العمل.





عملية اغتيال مصنع الجوت بمدينة بلبيس

بالرغم من أن مصنع الجوت بمدينة بلبيس بمحافظة الشرقية يعد أحد الكيانات الضخمة التي تشكل طاقة اقتصادية وإنتاجية كبرى تستوعب آلاف الايدي العاملة وتوفر منتجا فريدا فهو أيضا الوحيد من نوعه علي مستوي الجمهورية ،إلا إنه يتعرض لعملية من الاغتيال التدريجي وربما المنظم أيضا ،ولا أحد يدري لمصلحة من تحديدا وما هى أسباب أن تكون تلك نهاية مسلسل تصفية وخصخصة مشروعات الدولة وإهدار أصولها وأموالها وحقوق عمالها ، وهو ما دفع اتحاد العمال بالشرقية أخيرا لتقديم بلاغ للنيابة للتحقيق في الأمر وتحديد المسئولية عن تدمير ثروة كهذه ،حيث يشهد المصنع – بحسب مقدمي البلاغ –عمليات تخريب وتفريغ متعمد

ومصنع الجوت لمن لا يعرفه كما يروي محمد عميرة رئيس اتحاد العمال بالشرقية هو أحد المصانع العملاقة بالمحافظة وتعود بداياته لعام ١٩٥٩ حيث تخصص في انتاج الاجولة الخيش التي تعتمد أساسا علي منتج النيل الذي يزرع علي المصارف دون تكاليف أو نفقات تذكر ثم يتم تخميره بطرق بدائية بسيطة

وهو أحد مشروعات الحكومة بعد ثورة يوليو ،التى استهدفت استثمار جميع الطاقات من خلال تعيين من يرغب من الشباب بمجرد تأدية الخدمة العسكرية ونجح المصنع في جذب آلاف العمالة من جميع المناطق المجاورة ببلبيس ومشتول السوق ومنيا القمح والعباسة وأبو حماد والقرين ، وكان قوام الوردية الواحدة أكثر من ١٥٠٠ عامل ليتوسع المصنع بعدها ويضم نقابة ومستشفي للعاملين واستادا ونادياً رياضياً ،ويرتفع حجم انتاجه ليغطي السوق المحلية والتصدير بعد أن وصل صافي ربحه إلي ٢٠٠ ألف جنيه يوميا.

وقد كان المصنع مثالا للانضباط ويكفي أن نذكر إن سارينة المصنع حينها كانت أشبه بساعة جرينتش فكل من يعيش بالقرب منها أو يتصادف مروره بجوارها يضبط ساعته عليها سواء مع ميعاد بدء العمل في الثامنة إلا الربع أو انتهاء الورديات.

ويضيف عميرة إن المصنع بدأ في التدهور والتراجع مع نهاية السبعينيات، حيث تم تقسيم أراضيه الي مساحات وبيع نحو مائتي ألف متر منها بدون أسباب ،ومع الألفية الجديدة وباتفاق بين مجلس الإدارة ومجلس مدينة بلبيس تم بيع ١٠ أفدنة من أرض المصنع لتحويلها إلي مساكن وتم البيع وقتها مقابل ٤٠ جنيها للمتر فقط رغم إن سعر الارض حينذاك كان يفوق ٥ أضعاف المبلغ ،كما تم تحويل جزء آخر من أرض المصنع لمنطقة الحرفيين وسوق للخضار بدلا من التوسع في انشاءه وتطويره.

ثم بعد ذلك تم التنازل عن ٢٣ ألف متر لمصلحة البنك الاهلي وبنك مصر لأسباب غير معلومة ،علماً بأنه لم تكن هناك أي مديونيات أو مستحقات علي المصنع ،بعدها ـ والكلام مازال علي لسان رئيس اتحاد العمال ـ بدأت عمليات تخريب متعمد من خلال التصرف في آلات ومعدات المصنع وتفكيك أجزاء منها وبيعها خردة كذلك بعض الخامات ومنها الكابلات النحاسية بينما بدأ نشاط المصنع يتوقف وتم تسريح معظم العمالة التي أخذت في التقلص حتي وصلت حاليا إلي ١٧٠ عامل يفترشون أرضية المصنع بعد أن كان عددهم بالآلاف بدعوي نقص الإيرادات ،وذلك علي الرغم من أن الواقع يؤكد ضخ موارد جديدة من خلال تأجير إدارة الشركة استاد المصنع لإحدى الاكاديميات الرياضية (وهي أكاديمية النادي الاهلي) بالامر المباشر فى مخالفة للقانون ،فضلا عن بيع الاتوبيسات الخاصة بالمصنع ،ومع الأخذ في الاعتبار إن مكافآت الكبار لم تتوقف وفي النهاية يطالب رئيس اتحاد العمال بالشرقية بتشكيل لجنة فنية لجرد جميع أملاك المصنع بالتنسيق مع إدارة الاملاك بالمحافظة وحصر جميع المعدات والخامات والآلات والسيارات والأثاث الخاص بالمصنع وجميع الورش بما فيها الخراطة والحدادة والبرادة والمسابك والمواتير ومخازن الخامات الخاصة بالمصنع وإعادة النظر في بيع جميع الاراضي التابعة للمصنع وسياراته وأتوبيساته والتصرف في مقر نقابة العاملين مع مراجعة بيانات الرواتب والأجور والمكافآت الخاصة لجميع العاملين والإداريين ومجلس إدارة الشركة والقائمين عليها والترقيات وكذا مصروفات المصنع والنادي والمستشفي والاستاد على الرغم من توقف هذه الانشطة تمامًا منذ سنوات.

والسؤال الذي يطرح نفسه أخيراً، إذا كان المصنع لم يتم تصفيته إلى الآن فمن المسئول عن هذا التخريب والدمار الذي لحق به؟





نحو اتحاد عمال مصر الديمقراطى

أكثر من ثلاثين ممثلا لـ ٢٧٠ نقابة مستقلة يرسمون مستقبل مؤتمر عمال مصر الديمقراطى

ورشة تحديد الاحتياجات لمؤتمر عمال مصر الديمقراطي نحو اتحاد عمال ديمقراطى – مستقل - ممثل



على مدار ثلاثة أيام متصلة عقد مؤتمر عمال مصر الديمقراطى بالتعاون مع مشروع تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل والحوار الاجتماعى فى مصر التابع لمنظمة العمل الدولية ورشة تحديد الاحتياجات وذلك فى الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ ابريل وشارك فى أعمال الورشة ممثلى المناطق والاتحادات النوعية والإقليمية والنقابات العامة.. تناولت النقاشات التى اتسمت بجدية نحو إعلان تأسيس اتحاد عمال مصر الديمقراطى المستقل فرص ومعوقات إنشاء الاتحاد، ومناقشة مدى توفر معايير إنشاء اتحاد عمالى ديمقراطى مستقل وممثل فى مكونات مؤتمر عمال مصر الديمقراطى الذى تشمل عضويته أكثر من ٢٧٠ نقابة مستقلة.

شارك فى فاعليات الورشة الاتحاد النوعى لنقابات العاملين بمراكز المعلومات، نقابة إدارىى التعليم ، اتحاد نقابات العاملين بمدينة السادات، نقابة معاونى الهيئات القضائية، اتحاد نقابات العاشر من رمضان، نقابة العاملين بالسبائك الحديدية، اتحاد نقابات جنوب الصعيد، نقابة التمريض مستشفى الأقصر، اتحاد نقابات العاملين الحرفيين بالتشييد والبناء، نقابة العاملين بالمطاحن، اتحاد المعلمين المصريين، النقابة العامة للعاملين بالبريد المصري، نقابة العاملين بالمحاجر، نقابة أصحاب للمعاشات، نقابة العاملين بالإسكندرية للبترول، نقابة العاملين بالنقل العام.



نحو اتحاد عمال مصر الديمقراطى

اختيار أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسى .. واختيار سكرتارية تنفيذية لإدارة العمل اليومى









وتوزع المشاركون على محافظات المنوفية والغربية والإسكندرية والشرقية والإسماعيلية وبور سعيد والسويس والقاهرة والجيزة قنا الأقصر أسوان والمنيا .

بدأت أعمال الورشة باستعراض نتائج وتوصيات المؤتمر الذى عقده مؤتمر عمال مصر الديمقراطى يوم ٦يناير الماضى ومراجعة ما تم انجازه خلال تلك الفترة والذى تمثل فى الاستمرار فى تشكيل العديد من النقابات الجديدة التى بلغت حتى الآن ٢٧١ نقابة وما يقرب من ٦٠ نقابة تحت التأسيس وكذا متابعة أعمال اللجان التى شكلها المؤتمر فى انعقاده الأول بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١١ (اللجنة القانونية ولجنة فض المنازعات والتسيير ولجنة التدريب ولجنة الإعلام ولجنة التنظيم والتنسيق) ومناقشة ما تم من أعمال هذه اللجان وما تحقق من الأهداف التى تشكلت من أجلها هذه اللجان .

ودارت المناقشات التى اتسمت بالموضوعية خلال الثلاث أيام حول وضع معايير وقواعد ومبادئ حاكمة لعمل اللجان وتوسيع عضويتها لتكون ممثلة لكافة القطاعات وتشكيل لجان جديدة لدفع العمل ومتابعة تنفيذ ما يخرج عن الاجتماعات وضمان انجاز الأهداف التى تم تحديدها سابقا وتم التأكيد عليها خلال الاجتماعات والمناقشات التى دارت أثناء الورشة والتى جاء على رأسها ضرورة الإسراع باستكمال البناء المؤسسى للاتحادات الإقليمية والنوعية فى المؤتمر تمهيدا لإنشاء وتأسيس اتحاد ممثل وديمقراطى ومستقل وهو الهدف العام الذى تم تحديده خلال الاجتماع الأول للمؤتمر فى أكتوبر ٢٠١١م والذى نتج عنه ضرورة إنشاء اتحادات نوعية وجغرافية مع النقابات العامة تمهيدا لاندماج هذه الاتحادات والنقابات العامة فى شكل تنظيمى أكثر اتساعا وتمثيلية .

وقاد هذا الاتجاه المناقشات إلى ضرورة وضع قواعد للتمثيل فى المؤتمر حيث تم طرح أكثر من اتجاه برزت أثناء المناقشات حول قاعدة تمثيل النقابات فى المؤتمر ومن ثم فى الاتحاد فقد اقترح بعض الحاضرين أن يكون التمثيل قاصرا على النقابات التى تضم فى عضويتها أكثر من نصف أعداد العاملين فى المنشات التى تأسست بها هذه النقابات

كما برز اقتراح أخر يقضى بضم جميع النقابات وفق تمثيل يختلف باختلاف أعداد المنضمين لكل نقابة واعتبار العدد الفعلى لأقل نقابة هو معيار التمثيل

كما تمت الإشارة إلى اقتراح أخر بجعل نسبة ٥٠ ٪من العضوية تكون للاتحادات الإقليمية والجغرافية على أن يقسم النصف الأخر بين النقابات العامة والنقابات القاعدية التى لم تنضم لنقابات عامة أو اتحادات نوعية .

واتفق الحاضرون على تكليف اللجنة القانونية وبعض أصحاب الخبرة من النقابيين باقتراح مكتوب لقاعدة التمثيل المطلوبة على أن تأخذ من المقترحات التى برزت أثناء الاجتماع وأن تراعى فى مقترحها تمثيل كافة النقابات والاتحادات تمثيلا حقيقيا ومعبرا عن كافة التنوعات الموجودة فى المؤتمر على أن يعرض الاقتراح خلال الاجتماع القادم .

ولم تكن قضية التمثيلية هى القضية الوحيدة التى استغرقت نقاشات واسعة ومستفيضة إنما جاءت قضية تشكيل اللجنة التحضيرية التى حصلت هى الأخرى على نصيب كبير من المناقشات حول تمثيل النقابات فى اللجنة التحضيرية ومعايير اختيار هذه اللجنة وانتخاب سكرتارية لها تضطلع بالعمل على تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من أعمال وما يتم اتخاذه من قرارات.

واتفق الحاضرون على معايير اختيار المشاركين فى التحضيرية على أن يكونوا ممثلين لكافة الاتحادات النوعية والجغرافية والنقابات القاعدية وان تكون نقاباتهم مستوفية للمبادئ الأساسية للعمل النقابى من حيث المصداقية والديمقراطية والتمثيلية والاستقلالية.

وكذا تم الاتفاق على اختيار معايير سكرتارية اللجنة التحضيرية والتى تقوم على متابعة وتنفيذ وتسيير العمل فيما يتم اتخاذه من قرارات.على أن تكون عضوية سكرتارية اللجنة التحضيرية من النقابات المتواجدة فى القاهرة والمحافظات المحيطة التى تستطيع الاجتماع كل يومين إذا اقتضى الأمر ذلك على ان تمثل فيها الاتحادات والنقابات العامة والنقابات القاعدية.

ثم دارت نقاشات موسعة حول الفرص القائمة لتمكين مؤتمر عمال مصر الديمقراطى وكذا التحديات التى تواجهه والخطط والأنشطة المطلوب تنفيذها خلال فترة حدها الأقصى ستة شهور لتأسيس كيان عمالى قوى قد يكون فيدرالى أو كونفيدرالى.

اى اتحاد أو اتحاد اتحادات عمالية وعما إذا كانت الكونفيدرالية (اتحاد اتحادات) هى مفهوم واضح بالنسبة للعمال المصريين أم إنهم يفضلون اتحاد عمال بشكله المعروف.

وبرز هنا اتجاهين فى المناقشات اهتم الأول بتعريف ما هى الكونفيدرالية وما هى الدول التى يوجد بها كونفيدراليات عمالية وما هى منجزاتها النقابية وآلية العمل بداخلها وما هى سلطات الاتحادات والنقابات العامة بالكونفيدرالية.

واقترح البعض إرجاء هذا الموضوع لحين تعرف النقابات على مفهوم الكونفيدرالية بشكل معمق والتعرف على التجارب الدولية فى هذا الإطار واستكشاف ما إذا كان هذا النظام سوف يدفع لتطوير الحركة العمالية المصرية فى بناء نقاباتها واتحاداتها أم انه سيكون مستغربا وغير مألوفا.

غير أن جميع الحضور اتفقوا على إنه لابد أن يكون هناك اتحادا بصرف النظر عن كونه اتحاد أم كونفيدرالية.

كما تناولت النقاشات تشكيل لجنة للعلاقات الخارجية واقترح الحضور تشكيل لجنة للعلاقات الخارجية خاصة وأن المؤتمر يتلقى العديد من الدعوات من الاتحادات النقابية الدولية للمشاركة فى مؤتمرات وفعاليات نقابية عالمية والتى أصبحت تشكل عبئا كبيرا على القائمين على أمور التنظيم فى الوفاء بهذه المشاركات الدولية المتزايدة وفى إطار اختيارات موضوعية تعبر عن الفائدة المرجوة من مثل هذه المشاركات الدولية وإتباع إجراءات تحقق الشفافية والمحاسبة ووضع معايير لاختيار المشاركين والتحقق من كفاءة الاختيارات وقدرتهم على تمثيل نقاباتهم وتمثيل مؤتمر عمال مصر الديمقراطى.

وتعرضت النقاشات بشكل معمق حول الأنشطة والفعاليات



اختيار لجنة مؤقتة للعلاقات الدولية ممثلة لكافة النقابات حتى موعد المؤتمر التأسيسى

المطلوب تحقيقها لإحداث التقدم المطلوب فى تطوير أداء اللجان ومتابعة الأنشطة وتنفيذ خطط العمل.

وأكدت المناقشات على ضرورة متابعة واستعجال استكمال الشكل المؤسسى للاتحادات النوعية والجغرافية فى فترة أقصاها ستة أشهر من تاريخ ذلك الاجتماع وكذا أهم المعايير والمبادئ العامة الحاكمة لعمل الاتحادات النقابية وتأسيسها واستيفاء المعايير والقواعد الغير متوافرة خلال تلك الفترة المذكورة.

كانت تلك أهم المناقشات واتجاهات الرأى التى برزت خلال الورشة والتى تم بناءا عليها اتخاذ مجموعة من القرارات والتوجهات وتحديد بعض الأنشطة المستهدف انجازها بما يفيد العمل وانجاز المهام فى الفترة المتفق عليها.

أهم القرارات واللجان :

اتخذ المؤتمر قرارا باعتبار الحضور من الاتحادات الجغرافية والنوعية والنقابات العامة والنقابات القاعدية هى بمثابة لجنة تحضيرية لانجاز ومتابعة أعمال المؤتمر حتى فترة التأسيس وانتخبت اللجنة التحضيرية سكرتارية المؤتمر وتتكون السكرتارية من ١٤ عضوا كالتالي :

١. محمود عيد (الاتحاد النوعى للعاملين بمراكز المعلومات)
٢. مدحت الجنايني (الاتحاد العاملين بالتشييد والبناء)
٣. على صالح (الاتحاد الإقليمي لنقابات عمال مدينة السادات)
٤. عادل الشاذلى (النقابة المستقلة للعاملين بالنقل العام)
٥. مختار إبراهيم (الاتحاد الإقليمى لنقابات عمال مدينة العاشر)
٦. عبد الهادى عبد العزيز (الاتحاد الإقليمى لنقابات عمال جنوب الصعيد)
٧. زينب فؤاد (الاتحاد النوعي للعاملين بمراكز المعلومات)
٨. عبد الناصر إسماعيل (اتحاد المعلمين المصري)
١٠. نبيل عبد الغنى (النقابة العامة لأصحاب المعاشات)
١١. طلال شكر (النقابة العامة لأصحاب المعاشات)

وينظم للسكرتارية حتى انعقاد المؤتمر العام (كمال أحمد عباس- رحمة رفعت – حسين المصرى- عادل زكريا) من دار الخدمات النقابية والعمالية.

كما اتخذت اللجنة التحضيرية قرارا بتشكيل لجنة العلاقات الخارجية والتى تتكون من كل من

١. محمد إبراهيم الصفطاوى) اتحاد العاملين بالبريد)
٢. حسن المغربى (نقابة العاملين بالمطاحن)
٣. شيرين صالح (الاتحاد العام للعاملين بمراكز المعلومات)
٤. احمد عثمان (نقابة العاملين بالسبائك الحديدية)
٥. عبد الله القصاص (نقابة العاملين بالتأمينات الاجتماعية)

على أن تتولى اللجنة التعامل مع كافة الدعوات التى يتلقاها مؤتمر عمال مصر الديمقراطى للمشاركات والفعاليات الدولية بما فيها اختيار ممثلين المؤتمر فى السفريات حسب المعايير الموضوعة لذلك والتى تتعلق بالكفاءة ونشر الدعوات وتلقى الترشيحات المختلفة والتصويت عليها فيما بين أعضاء اللجنة الخمسة بالنزاهة والشفافية.

وكذا تم الاتفاق مع منظمة العمل الدولية بحضور السيد رشيد خديم مدير مشروع الحوار الاجتماعي فى مصر بمنظمة العمل الدولية على تنفيذ الأنشطة التالية

- العمل خلال الأسبوع الأول من شهر مايو على الاتفاق مع خبير على عمل قاعدة بيانات تنظيمية لنقابات مؤتمر عمال مصر الديمقراطى.
- عقد ستة مؤتمرات تنظيمية للمناطق العمالية المختلفة فى إطار التجهيز للمؤتمر التأسيسى المتوقع عقده فى خلال ستة أشهر.
- تصميم وعقد مجموعة من الورش التدريبية لإعداد من٣٠ إلى ٥٠ كادر نقابى بالتعاون مع مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب.
- تنظيم مائدة مستديرة حول الاتحاد أو الكونفيدرالية ودعوة نقابيين عرب وأجانب لتوضيح تجارب دولهم حول الكونفيدرالية والاتحاد.
- عقد مائدة مستديرة حول أهم المعايير والأسس النقابية والاتفاقات والمعايير الدولية التى يجب أن توضع فى اللوائح حتى تتضمنها اللائحة المستقبلية لمؤتمر عمال مصر الديمقراطى.

واختتمت الورشة أعمالها بالتأكيد على إتمام ما تم الاتفاق عليه من حيث الالتزام بالخطط التى نتجت عن الورشة وتوقيتات العمل حتى تستطيع اللجنة التحضيرية وسكرتارية المؤتمر من استكمال مهامها خلال الفترة المحددة والتى لا تزيد عن ستة أشهر والتى تنتهى بحلول ديسمبر المقبل على أقصى تقدير .

من هنا وهناك



اعتصام العاملين بمستشفى أحمد ماهر بالإسكندرية

لمدة يومين متتاليين اعتصم العاملون بمستشفى أحمد ماهر التابع للمؤسسة العلاجية بالإسكندرية يوم الثلاثاء الماضي الموافق ١٧ إبريل لعدم صرفهم لحافز ٢٠٠٪ الخاص بالمؤسسة العلاجية ،وقام الاطباء بتوزيع بيان يفيد بأن الإضراب يشمل العيادات الخارجية واستخراج الشهادات ،ولكنه لا يشمل الاستقبال والطوارئ ولا الكلى الصناعي وغيرها من الأقسام الحرجة وهذا لعدم تعريض حياة المرضى الذين يعانون من حالات حرجة للخطر .وقد قامت إدارة المستشفى بإرسال هذه المطالب إلى المسئولين في الجهات المختلفة مثل قيادة المنطقة الشمالية العسكرية كممثل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة القائم بأعمال رئيس الجمهورية ،ومحافظ الإسكندرية ولمدير المؤسسة العلاجية بالإسكندرية .

ومن جانبه قال د. طاهر مختار عضو مجلس نقابة أطباء الإسكندرية "رغم إن هذه المطالب مشروعة تماما وهي تمثل أقل من حق هؤلاء العاملون في مستشفيات المؤسسة العلاجية التي يحصل العاملون فيها على حوافز أقل من نظرائهم في وزارة الصحة التي يحصل أطباؤها المقيمون على سبيل المثال على حافز ٣٣٠٪ في حين يحصل أطباء المؤسسة العلاجية على حافز قدره ٢٠٠٪ فقط حتى يكتمل الظلم الواقع عليهم بعدم قدرة المستشفى التي يعملون فيها على صرف حوافزهم البالغة ٢٠٠٪ ثم تصبح الصورة أكثر سوادا عندما نعلم إن إحدى مستشفيات المؤسسة العلاجية تم دعمها من الوزارة لدفع مستحقات العاملين فيها من الحوافز دون المستشفيات الأخرى".

وأضاف مختار إنهم طالبوا بوضع أحد أدنى وحد أقصى للدخول في الدولة ،وأن يطبق على وزارة الصحة ، ويتساوى العاملون في هيئات الدولة الصحية المختلفة في الأجور بتساوي الدرجات و الأقدمية لا أن يظهر هذا الفرق الشاسع الموجود حاليا داخل المؤسسة الواحدة بين الدرجات المختلفة وبين الدرجات المتساوية في المؤسسات المختلفة.

وقد تمثلت مطالب العاملين فى سرعة صرف مستحقاتهم من حافز ٢٠٠٪ في حدود مبلغ ٨٥ ألف جنيه شهريا بما يعادل ٣٤٠ ألف جنيه حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ نهاية السنة المالية الحالية ،تحقيق العدالة في توزيع الإعانة الواردة من الوزارة على مستشفيات المؤسسة العلاجية أو نسبة الأسرة المجانية والمخفضة طبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٧٦ ،ضم مستشفيات المؤسسة العلاجية إلى وزارة الصحة أو إلى أي جهة تتكفل بصرف مستحقات العاملين من الموازنة العامة للدولة أسوة بباقي المستشفيات بالإسكندرية أو على الاقل ضم مستشفى أحمد ماهر لعدم توافر موارد مالية بها تنفيذاً لقرار وزير الصحة رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠.

إضراب ممرضات حضانة مستشفى بلطيم

أعلنت ١٣ ممرضة تعمل بحضانة مستشفى بلطيم المركزى إضرابهن عن العمل، وذلك للمطالبة بحسن معاملتهن من مدير المستشفى ومن رئيس التمريض بها خاصة أنهن حصلن على بكالوريوس التمريض ولا يتعاملن بهذا المؤهل مثل أقرانهن فى المستشفيات الأخرى لا فى العمل، ولا على الجانب الاجتماعى بالمستشفى ،وأكدت إحدى المضربات إن د. لميس المعداوى وكيل وزارة الصحة أرسلت لهن عبير الفخرانى المسئولة عن هيئة التمريض بمديرية الصحة بكفر الشيخ، لمحاولة إثنائهن عن الإضراب وتلبية مطالبهن.

تظاهر إداريو تعليم الدقهلية للمطالبة بحافز الإثابة



فى الدقهلية، تظاهر المئات من إداريى وزارة التربية والتعليم أمام مبنى المحافظة للمطالبة بصرف فرق حافز الإثابة المخصوم منهم وقدره ٣٣.٥٪ ،ومن جانبه أكد محمود عميرة، وكيل وزارة التربية والتعليم، عدم أحقية الإداريين فى صرف كامل الحافز مؤكدا حصولهم على مكافأة الامتحانات التى تؤدى إلى حصولهم على حوافز تتعدى ٢٥٠٪، مهددا بإحالتهم للتحقيق ثم إلى النيابة العامة بتهمة التظاهر وتعطيل العمل ،واعتصم نحو ٢٣٠ من مدرسى الخط العربى أمام ديوان المحافظة احتجاجاً على رفض وكيل وزارة التربية والتعليم تثبيتهم أسوة بباقى زملائهم.



إضراب أمناء الشرطة بمحافظة البحيرة

واصل أمس أمناء وأفراد الشرطة بمحافظة البحيرة لليوم الثانى على التوالى إضرابهم الشامل عن العمل، للمطالبة بتحسين أوضاعهم الوظيفية، مما أحدث حالة من الشلل التام ،فى جميع الأقسام والإدارات الأمنية بالمحافظة ونتج عنها عدة اشتباكات بين المواطنين الراغبين فى إنهاء أعمالهم وبعض المحتجين خاصة فى إدارات المرور والجوازات.

وقد نظم المضربون وقفات احتجاجية أمام المواقع الشرطية للتنديد بقيادات وزارة الداخلية التى تجاهلت حقوقهم المشروعة -على حد قولهم.

وأعلن الاتحاد العام لأمناء وأفراد الشرطة بالبحيرة عن انتقال فعاليته الاحتجاجية غدا إلى مقر وزارة الداخلية بالقاهرة للانضمام إلى بقية المحتجين من جميع محافظات الجمهورية،وللمطالبة بإقرار التدرج الوظيفى وهيكلة المرتبات ،وكذلك إلغاء المحاكمات العسكرية إلا بتشريع.

تمريض مستشفى الخارجة يطالبون بالجهود غير العادية

دخل منذ نهاية إبريل العشرات من هيئة التمريض بمستشفى الخارجة العام بالوادى الجديد فى إضراب عن العمل فى العيادات الخارجية والأقسام الداخلية باستثناء الطوارىء والعمليات، وذلك للمطالبة بصرف الجهود غير العادية بواقع ٦٠٪ للأقسام العادية، و٧٥٪ للأقسام المتخصصة، والتى تم إلغاء صرفها لهيئة التمريض، فى الوقت الذى يتم فيه صرف حافز للاداريين بإجمالى ٨٠٪، وكذلك لاحتساب أجر عن عملهم يوم السبت من كل اسبوع، أو استبداله ببدل راحات أسوة بباقى العاملين بالمستشفى.

وقام المرضون والممرضات بالاعتصام داخل المستشفى حاملين لافتات تؤكد على مطالبهم التى أعلنوا إضرابهم من أجلها، مؤكدين على أنهم قد أخطروا المسئولين بالمحافظة وعلى رأسهم اللواء طارق مهدى محافظ الاقليم ومدير قطاع الصحة بنيتهم فى تنظيم هذا الإضراب، بعد أن قاموا برفع تلك المطالب لمدير قطاع الصحة، والذى لم يتحرك نحو تفعيلها لصالحهم.

اعتصام سائقو سرفيس الدقهلية

اعتصم يوم ٢٩ إبريل العشرات من سائقى السرفيس بالدقهلية أمام ديوان عام المحافظة، احتجاجا على ارتفاع قيمة المخالفات على السيارات، والتعامل بنظام الكارتات المجمعة، وتسبب الاضطراب فى حدوث شلل كبير داخل المحافظة، بعد تكدس الركاب على جميع المحطات، ورفض السائقون المعتصمون مرور أى سيارة سرفيس، وقاموا بالاعتداء عليها.

وقد نشبت العديد من المشادات بين أصحاب السيارات الملاكى وبين سائقى السرفيس بعد غلق الطريق أمام مبنى المحافظة، وقام بعض السائقين بمنع خروج السيارات من موقف سندوب الرئيسى.

لجنة النقل توصى بمساواة عمال المترو بالسكة الحديد

أوصت لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب ،يوم ٢٣ إبريل ،بضرورة المساواة بين العاملين فى السكك الحديدية والعاملين فى مترو الأنفاق فى جميع الامتيازات كالحوافز والبدلات والعلاج والعلاوات وكذلك الرواتب..جاء ذلك بعد استماع اللجنة للعديد من العاملين فى المرفقين، حيث طالب عبدالله كامل، رئيس محطة بمترو الأنفاق، بزيادة حافز الإثابة ٢٠٠٪، بالإضافة إلى بدل يوم العمل وبدل يوم السبت.

واتهم هاشم رابح، سائق قطار، وزير النقل بأنه وزير لمترو الأنفاق فقط وليس لسائقى قطارات السكك الحديدية ،وقال: قانون الضرائب يطبق علينا فى الوقت الذى لا يطبق فيه حافز التشغيل الذى يوفر لنا ١٤٠ ساعة، كما أن العلاج الذى نحصل عليه فى المستشفى لا يتعدى ٢٠٠ جنيه فقط وهو مبلغ قليل جدا.

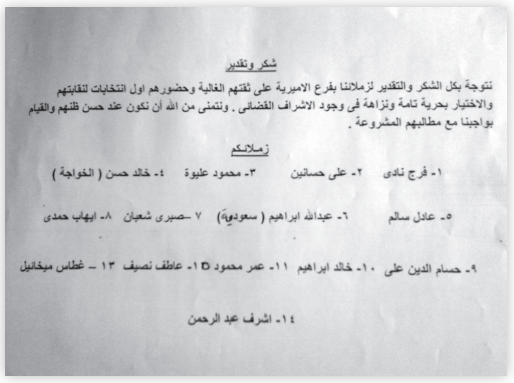
وقال حسام جميل، سائق قطار: إن سائقى المترو يحصلون على بدل مخاطر يصل إلى ٦٠٪، فى الوقت الذى لا يحصل فيه سائقو السكك الحديدية على شىء. وقال كامل عبدالمقصود، أمين عام اللجنة النقابية للعاملين بمترو الأنفاق، إن العاملين بالمترو يطالبون بتطبيق جميع امتيازات عمال هيئة السكك الحديدية على العاملين فى المترو.

وأضاف أن العاملين بالمترو يعتذرون إذا كانت مطالبهم تتم فى بعض الأوقات بطرق غير شرعية وتعطل مصالح الناس، ولكن الظروف هى التى تضطرهم لهذا الأمر.

من جانبه، قال المهندس هانى حجاب، رئيس مجلس إدارة هيئة السكك الحديدية، إن مطالب العاملين بالهيئة مشروعة وسيتم تنفيذها، وأضاف: الهيئة حريصة على أن يكون جميع العاملين بها بكل فئاتهم وطوائفهم أسرة واحدة، وتابع: ليس من العدل أن نساوى فى الحوافز والبدلات بين السائق الذى يركب القطار والسائق الذى لا يركب القطار لمرض أو غيره، كما أنه لا يمكن المساواة بين من يركب لمدة كيلو واحد ومن يركب لمدة ١٠٠ كيلو.

مؤتمر عمال مصر الديمقراطى يدين بلطجة النقابيين القدامى لمحاولتهم إفشال إنتخابات النقل العام

أصدر مؤتمر عمال مصر الديمقراطى بيانا أشاد فيه بالتجربة الديمقراطية التى مارستها النقابات المستقلة بهيئة النقل العام فى اجراء انتخاباتها بشفافية غير مسبوقة ، مدينا محاولات بعض أفراد النقابة القديمة للنقل البرى لإفشال التجربة ،حيث جاء بالبيان " تأسست النقابة العامة لهيئة النقل العام تجسيداً للإرادة المستقلة للعاملين بالهيئة ودفاعاً عن حقوقهم وتعبيراً عن مصالحهم ،وهدفها الأساسى تحسين شروط وظروف العمل، وقد قادت النقابة نضال وكفاح أعضائها منذ تأسيسها من أجل تحقيق أهداف العمال فى العمل اللائق والكريم لجميع العاملين بهيئة النقل العام، وها هى النقابة المستقلة تنظم انتخابات المرحلة الأولى للدورة النقابية الجديدة عبر اجراءات ديمقراطية حقيقية لم تشهدها أية انتخابات سابقة لاتحاد العمال الحكومى طوال تاريخه، وتُطبق أحكام لائحة النظام الأساسى التى أقرتها الجمعية العمومية للنقابة على هذه الانتخابات، تحت إشراف مجتمعى كامل وشفافية واضحة، ودون تدخل من أى نوع.. دون شطب أو استبعاد أو إقصاء للراغبين فى الترشح لعرض أنفسهم على جمعيتهم العمومية لنيل شرف تمثيل زملائهم، ودون هروب بالأختام أو منع شهادة العضوية أو السماح بأى تدخل إدارى من أى نوع، حيث شهدت ٩ مواقع هى: (ورش جسر السويس- والأميرية – وجراجات أثر النبى- والترعة- والجيزة- والأمل- وفتح- وإدارة شمال القاهرة) فى الفترة من ١٧ إلى ١٩ إبريل انتخابات نقابية



شكر وتقدير

نتوجة بكل الشكر والتقدير لزملائنا بفرع الاميرية على ثقتهم الغالية وحضورهم اول انتخابات لنقابتهم والاختيار بحرية تامة ونزاهة فى وجود الاشراف القضائى . ونتمنى من الله أن نكون عند حسن ظنهم والقيام بواجبنا مع مطالبهم المشروعة .

زملائكم

١- فرج نادى ٢- على حسانين ٣- محمود عليوة ٤- خالد حسن (الخواجة)

٥- عادل سالم ٦- عبدالله ابراهيم (سعودية) ٧ -صبرى شعبان ٨- ايهاب حمدى

٩- حسام الدين على ١٠- خالد ابراهيم ١١- عمر محمود ١٢- عاطف نصيف ١٣ – خلاس ميخائيل

١٤- اشرف عبد الرحمن

من نوع أخر اختفى منها التنافس البغيض وحل محلها التنافس الشريف وسيادة روح الزمالة، لأن مَن سينال شرف تمثيل الزملاء هو محل ثقة الجميع.

لهذا كانت هذه التحركات المحمومة من قبل النقابة العامة للنقل البرى إحدى نقابات النظام السابق، والتى ادعت زوراً إن إضراب جراج المظلات كان ضد النقابة المستقلة وانتخاباتها وهو ادعاء ليس غريباً على هذه النقابة، التى ضحت بمصالح أعضائها ولم تكلف خاطرها حتى معرفة السبب الحقيقى الذى دعا عمال الهندسة بالجراج إلى الاضراب للمطالبة بصرف المبالغ التى تم استبعادها من المكافآت والحوافز المخصصة لهم وعدم الانتقاص من حقوقهم ومكتسباتهم، ولهذا كانت هذه النقابة مجرد عملية جباية فقط، ولم تدافع طوال تاريخها عن حقوق أى منهم بحكم خضوعها لواحد من القوانين الفاسدة التى تجسد الاستبداد والاحتكار النقابى لصالح النظام الفاسد لمبارك وأصحاب العمل، وهو القانون ٣٥ لسنة ٧٦ وتعديلاته ١ لسنة ١٩٨١، و ١٢ لسنة ١٩٩٥، والذى أنتج على مدى العقود الأربعة الأخيرة طبقة أرستقراطية نقابية مرفهة وفاسدة مفروضة على العمال عبر الأساليب التى أشرنا إليها، لقد ظنت هذه النقابة والقائمين عليها أنها قادرة على شل إرادة النقابات المستقلة وإرادة أعضائها باستخدام الأساليب الإدارية لتعطيل انتخاباتها الحرة، ولكن هيهات فبعد ثورة ٢٥ يناير وتضحيات الشعب المصرى الذى استُشهد الآلاف من أبنائه مضحين بأرواحهم، وكذلك الآلاف من الجرحى الذين ضحوا بنور عيونهم وأجزاء من أجسادهم، معبرين بهذه التضحيات مطالب الشعب المصرى فى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية.. بعد كل هذه التضحيات لن تستطيع أية قوة أن توقف المسيرة المستقلة للنقابات الحرة الديمقراطية أو أن تحجب نور الحرية النقابية عن المصريين.

استمرار إضراب عمال السبائك الحديدية

ومؤتمر عمال مصر يعلن تضامنه مع مطالبهم







دخل اعتصام عمال شركة السبائك الحديدية بادفويومه السادس على التوالى ، للمطالبة بإقالة رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب، حيث يعتصم عمال عنابر أفران الإنتاج داخل أسوار مصنع الفيرسيلكون الواقع بقرية العطوانى شمال أسوان، حيث طالب العمال بتشكيل وفد من لجنة الصناعة بمجلس الشعب والشورى ووزير الصناعة لبحث مشكلتهم على الطبيعة.

كما تحدث العاملون مع نواب الشعب والشورى، الذين ألتقوا بهم حتى الآن عن عدم وجود إجراءات واحتياطات سليمة للصحة والسلامة المهنية، مما عرض عدد كبير منهم للإصابة بالأمراض مثل ضعف النظر وآلام الأذن الوسطى وانزلاق الغضروف والعمود الفقرى والرقبة وغيرها.

مطالبين أيضا بتوفير قطع الغيار اللازمة للإنتاج التى توفر الجهد وتحسن الإنتاج وتزيد من كفاءته، بجانب توفير عجائن أصلية ومواد خام نقية وخالية من الشوائب، لضمان إنتاج وفير وعالى الجودة لافتين أن هدفهم الرئيسى هو زيادة الإنتاج كما طالبوا بفتح تحقيق شامل حول تعدد الحرائق التى نشبت فى أفران المصنع خلال الفترة الماضية، ودراسة أسباب تدنى وتدهور الإنتاج الذى أصبح ينعكس على دخلهم المادى.

فى سياق ذى صلة أصدر مؤتمر عمال مصر الديمقراطى بيانا تضامن فيه مع اضراب العاملين مؤكدا أنه عندما ثار عمال السبائك الحديدية بأسوان ضد الاهمال الجسيم الذى تعددت وقائعه فى الشركة، على مدى الفترة الأخيرة، فمن حرائق متعددة إلى احتراق أحد المولدات الضخمة بالشركة.. إلى غيرها من الوقائع الأخرى، كان فى أذهانهم أن تستجيب إدارة الشركة إلى طلبهم الأساسى بإجراء تحقيقات شاملة لتحديد المسئولية المباشرة وراء هذه الأحداث حفاظاً على الشركة وأصولها، بالإضافة إلى الأثر غير المباشر لهذه الأحداث على اقتصاديات الشركة والتى تسببت فى المقام الأول فى انخفاض دخول العاملين وحوافزهم والذى تراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جنيه دون ذنب أو تقصير أو اهمال من العاملين، حيث أن السبب الحقيقى وراء هذه الأحداث ونقص دخول العاملين هو تقصير الإدارة وعدم توفر الكفاءة لديها لإدارة الشركة بالقدر الذى ينهض بنشاطها ونتائج هذا النشاط، ولما لم يجد العاملون أى آذان صاغية لمطالبهم قرروا وضع الإدارة أمام مسئولياتها وكشف موقفها للرأى العام وللمجتمع حفاظاً على صرح هام من صروح الصناعة المصرية، لذلك قرروا الاضراب عن العمل اعتباراً من ٢٣ إبريل ٢٠١٢. وإذا كانت الإدارة لا تبالى بمطالب العاملين حيث أنها المتهم الأول وراء ما حدث للشركة ولهم، إلا أن موقف الشركة القابضة المعدنية كان هو حقيقةً اللغز الذى أثار كثيراً من التساؤلات حول موقفهم.

إن مؤتمر عمال مصر الديمقراطى يحذر من تداعيات ونتائج ما يحدث فى شركة السبائك الحديدية بأسوان، ويبدو أن إدارة الشركة التابعة تُخطط لاستدراج العاملين إلى الاستمرار فى الإضراب وذلك بتجاهل مطالبهم والامتناع العمدى عن التفاوض معهم وإثارتهم حتى يتم تدمير الأفران وتتوقف الشركة عن العمل ويبدأ المسلسل الخبيث والوحيد الذى أجاده هؤلاء المسئولين فى تدمير الصناعة المصرية صرحاً بعد الآخر، وتشريد العمال وأسرهم وكأن نظام مبارك ما زال ينفذ برنامج الخصخصة المشبوه.

إن مؤتمر عمال مصر الديمقراطى يوجه سؤاله إلى المسئولين بالشركة القابضة للصناعات المعدنية، لماذا استمرار هذه الإدارة الفاشلة فى إدارة السبائك الحديدية بأسوان حتى الآن بالرغم من أدائهم الملحوظ والذى لم يحقق أى نجاح داخل الشركة؟ ويدعو المؤتمر رئيس الشركة القابضة المعدنية لتحمل مسئولياته بدعوة وفد من ممثلى العمال للتعرف منهم مباشرةً على ما يجرى داخل الشركة وإنقاذ أصولها من أن يلحق بها أى أذى جرّاء التوقف عن الانتاج.

كما يدعو المؤتمر حكومة الدكتور الجنزورى إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات عملية لإنقاذ شركات الصناعة المصرية وإعادة تأهيلها بما يضمن أداء دورها فى النهوض بالاقتصاد الوطنى المصرى. كما يدعو إلى اجراء تحقيقات عاجلة وتحديد المسئول عن الكوارث التى حدثت فى الشركة ومعرفة الحقائق كاملة واختيار إدارة جديدة تتميز بالكفاءة حفاظاً على البقية الباقية من ثروة الشعب المصرى.

النقابة هى صوت العامل .و المحامى بتاعه .و المدافع عنة ...و كل ما كانت النقابة قوية يكون صوت العامل مسموع و طلباته مجابة.
و علشان النقابة تكون قوية لازم تكون مستقلة و لأنه من المستحيل أن تكون النقابة قوية بينما حركتها مقيدة بكثير من القيود.
وفى هذه الحالة فأن العامل لن يجد من يتبنى مشاكله و لن يصل صوته بأمانة إلى المسئولين ..ليه حركة نقابات القانون ٣٥ مقيدة؟
لان هذا القانون يضع الكثير من القيود التى تعرقل عمل هذه النقابات.و بالتالى يعصف بالحقوق الأساسية للعمال.



قانون النقابات العمالية رقم 35 ومشروع قانون الحريات النقابية

بقلم:
جمال أبو العلا

تنص المادة ٧ من القانون ٣٥ على أن البنيان النقابى على شكل هرمى يتكون من اللجنة النقابية المصنعية يعلوهما النقابة العامة يعلوها الاتحاد العام لنقابات العمال ،و يصدر الاتحاد العام للعمال قرارا بقواعد و إجراءات تشكيل هذه المنظمات ،بينما مشروع الحريات النقابية يجعل نقابة المصنع سيدة نفسها لا يعلوها إلا جمعيتها العمومية ،ولا تسمح لأى اتحاد بوضع قواعد تسير عليها.

و تنص المادة ١٢ من القانون ٣٥ على انه لا يجوز عقد اتفاق جماعى إلا بموافقة النقابة العامة ،مع التزام اللجنة النقابية بتنفيذ برامج الخدمات التى تقرها النقابة العامة ،أما فى مشروع الحريات النقابية فان نقابة المصنع تعقد اتفاقيات جماعية لمصلحة العمال و تنفذ برامج خدمات صادرة إليها من جمعيتها العمومية و ليس من جهة أخرى.

و تنص المادة ١٤ من القانون ٣٥ على أن تباشر النقابة العامة النشاط النقابى فى حدود الخطط و البرامج التى يقرها الاتحاد العام لنقابات العمال !!

يعنى إيه فى حدود الخطط و البرامج التى يقرها الاتحاد العام ،معناها أنها لا تنفذ إلا الخطط المملاة عليها من الاتحاد فقط ،و إذا كان لديها خطط خاصة بها لصالح العمال يكون مش من حقها تعملها و إلا تكون مخالفة للقانون ،أما فى مشروع قانون الحريات النقابية فإن النشاط النقابى يكون من خلال جمعيتها العمومية و ليس من حق أى جهة أن تملى عليها شيئا.

و تنص المادة ١٧ من القانون ٣٥ على أن الاتحاد العام لنقابات العمال يقود الحركة النقابية و يرسم سياستها و يضع خططها و برامجها داخليا و خارجيا ،و فى مشروع قانون الحريات النقابية فإن المنظمات النقابية تحدد فى أنظمتها الداخلية الأساسية مدة الدورة النقابية و عدد أعضاء مجلس إدارتها و هيئتها التنفيذية والإجراءات المتعلقة بانتخاب مجلس إدارتها .. و لا عزاء للاتحاد العام لنقابات القانون ٣٥.

و يجوز أن تتضمن اللائحة الداخلية للنقابة الارتباط بالاتحادات الخارجية.

و تنص المواد٢٢ و٢٣ من القانون ٣٥ على أن العضوية النقابية عضوية نقابة عامة يعنى اللجنة النقابية المصنعية ليس لها وجود شرعى و أن الاعتراف فى التنظيم النقابى يبدأ من النقابة العامة و لا صلاحيات للجنة النقابة ،أما مشروع قانون الحريات النقابية فان العضوية هى عضوية النقابية المصنعية.

و تنص المواد ٢٦و٢٧ من القانون ٣٥ على أن لمجلس إدارة النقابة العامة أن يطلب من الاتحاد العام وقف أو فصل من يرتكب من أعضاء مجلس إدارة النقابة مخالفة النظام الأساسى أو ميثاق الشرف الأخلاقى.

يعنى ممكن للنقابة العامة و الاتحاد فصل أو وقف عضو مجلس إدارة النقابة المنتخب دون الرجوع إلى العمال والنظام الاساسى وضعه الاتحاد العام فى نص الماده٣١ و ممكن للاتحاد وضع أى حاجة عايزها وحكاية ميثاق الشرف جملة مطاطة تتسع لأسباب كثيرة.

أما مشروع الحريات النقابية فان الجهة الوحيدة القادرة على ذلك هى الجمعية العمومية للنقابة و هم العمال المسددين للاشتراكات.

كما تنص المادة٣١ من القانون ٣٥ على أن يضع الاتحاد العام لنقابات العمال النظام الأساسى والقواعد التنظيمية لتشكيل الجمعية العمومية للجان النقابة.

يعنى الاتحاد العام يضع النظام الأساسى للجنة النقابة و يضع أيضا قواعد تشكيل الجمعيات العمومية.

من مشروع قانون الحريات النقابية فان القواعد التنظيمية تضعها الجمعية العمومية دون غيرها وإن الجمعية العمومية لا تحتاج لأى قواعد حيث جميع العمال المسددين للاشتراكات.

وحاجة جميلة خالص أن تنص المادة٣٠ من القانون ٣٥ على أن الجمعية العمومية المنظمة النقابية هى السلطة العليا . و لكن الاتحاد العام للعمال هو إلى واضع شروط تكوينها و خطة عملها

تنص المادة ٣٢ من قانون النقابات ٣٥ على أن تمثل اللجنة النقابية فى الجمعية العمومية للنقابة العامة بممثلين و تمثل النقابة العامة فى الجمعية العمومية للاتحاد العام بممثلين ذلك كله طبقا للقواعد و الإجراءات التى يصدر بها قرار من الاتحاد العام للعمال ،حتى يصعد أعضاء من اللجنة النقابية إلى النقابة العامة او اعضاء من النقابة إلى الاتحاد العام فإن ذلك يكون بشروط يضعها الاتحاد و لكن فى حالة النقابات المستقلة المنشأة طبقا لمشروع قانون الحريات النقابية فإن الجمعية العمومية للمنشأة هى من يقرر إن كانت تنضم للاتحاد أم لا.

و إذا كانت المادة ٣٧ من قانون النقابات ٣٥ ينص على أن يراعى التمثيل البيئى و الجغرافى للمنشأة فإن تنظيم ذلك تضعه النقابة العامة و يعتمد من الاتحاد العام لنقابات العمال.

و إذا كانت المادة ٤٧ من قانون ٣٥ تنص على أن الجمعية العمومية للنقابة تنظر فى سحب الثقة من أعضاء مجلس إدارة النقابة فإن تنفيذ ذلك طبقا للشروط التى تضعها النقابة العامة و الاتحاد العام.

كما إن الاشتراك الشهرى للعامل يحدد قيمته الاتحاد العام للعمال عن طريق لائحة النظام الأساسى الذى يضعه.

أما توزيع قيمة هذه الاشتراكات فكما تنص المواد ٥٢و٦٢ على أن تحصل النقابة على ٩٠٪ من قيمة الاشتراكات المحصلة من العمال و يحصل الاتحاد العام للعمال على ١٠٪ثم تقوم النقابة العامة بتوزيع نسبة ٣٠٪من حصتها إلى هى ٩٠٪و توزع على اللجنة النقابية

و تنص المادة ٦١ من القانون ٣٥ على أن يضع الاتحاد العام للعمال نظاما للمنظمات النقابية تتخذه هذه المنظمات أساسا للوائحها ،كما يضع الاتحاد العام نظاما للوائح المالية للمنظمة النقابية طبقا لنص المادة ٦٢ ،ولكن فى مشروع قانون الحريات النقابية فان الاتحاد العام لا شان له بهذه اللوائح و إنما تضعها الجمعية العمومية للمنشأة.

و تنص المادة ٦٤ من قانون النقابات ٣٥ على أن وزارة القوى العاملة أو الاتحاد العام لنقابات العمال لهما أن يعترضا على تكوين المنظمة النقابية ،و فى مشروع قانون الحريات النقابية فان تكوين النقابة تكون بإيداع الأوراق فى وزارة القوى العاملة ،و ليس من حق الوزارة رفض الإيداع و إنما تخطرها فقط إننا أنشأنا نقابة اسمها كذا و فى شركة كذا و أعضائها فلان و فلان للعلم فقط.

و كأنه لا يكفى أن تتدخل النقابة العامة و الاتحاد العام للعمال فى كل كبيرة و صغيرة فى الشأن النقابى و خشية أن يكون هناك شيء لم يتم السيطرة علية فقد نصت المادة ٦٥ من قانون النقابات ٣٥ على أن يباشر الاتحاد العام لنقابات العمال الرقابة على كافة جوانب نشاط هذه المنظمات.

مشروع الحريات النقابية يجعل نقابة المصنع سيدة نفسها لا يعلوها إلا جمعيتها العمومية.ولا تسمح لأى اتحاد بوضع قواعد تسير عليها.

يا عمال مصر.. الحقوا فلوسكم!!



قامت اللجنة الإدارية غير الشرعية التى تدير اتحاد العمال بالحجز لـ ٢٠ فرد بفندق (سان مارك) بمدينة جينيف بسويسرا ،وذلك فى الفترة من ٢٩ مايو إلى ١٧ يونيو لحضور مؤتمر العمل الدولى. ومن المعروف أن تكلفة الغرفة فى فندق سان مارك هى ١٥٠ فرانك سويسرى لليلة الواحدة ،كما سيتقاضى كل فرد من أعضاء الوفد ٢٠٠ فرانك سويسرى يومياً كمصروف يد ،هذا بالإضافة إلى تكلفة الأكل وتكلفة تذاكر الطيران ذهاباً وإياباً ،وكل هذه الأموال ستُدفع من اشتراكات العمال التى تحصلها اللجنة الغير شرعية من العمال بالإجبار.

ولعلنا جميعاً نتذكر أن وفداً بنفس العدد ٢٠ عضواً من الاتحاد بالإضافة إلى ١٠ صحفيين سافروا العام الماضى لحضور ذات المؤتمر وبلغت تكلفة سفر هذا الوفد مليون ونصف مليون جنيه ،وهذا استدعى قيام عدد من القيادات العمالية بتقديم بلاغ للنائب العام للتحقيق مع أعضاء الوفد بتهمة تبديد المال العام.

ونحن نسأل السادة أعضاء اللجنة الغير شرعية القائمة على إدارة شئون الاتحاد من جماعة الإخوان المسلمين ما هو موقفهم من تبديد أموال العمال على سفريات لا تعود على العمال بأى نفع؟!.. ونتساءل هل ستبقى أموال العمال هكذا بلا صاحب يتصرف فيها فلول نظام مبارك من أعضاء اللجنة الغير شرعية على هواهم؟!!.. وإلى متى سيصمت رئيس الوزراء ووزير القوى العاملة على هذا العبث بأموال العمال رغم علمهم بأن حكماً أصدرته المحكمة الدستورية يوم السبت الموافق ٣١ مارس من هذا العام ببطلان الانتخابات النقابية التى أتت بفلول نظام مبارك ليجثموا على صدور العمال ويضيعوا أموالهم بعد أن أضاعوا حقوقهم لسنوات طويلة.

نقابة تداول الحاويات المستقلة تفضح الفساد

نظم عدد كبير من العاملين بشركة الإسكندرية لتداول الحاويات (شركة مصرية)، وقفة احتجاجية أمام مجلس الدولة بسموحة صباح يوم السبت الماضى ، بالتزامن مع النظر فى قضية بطلان عقد شركة الإسكندرية لمحطات الحاويات (الصينية) مع ميناء الإسكندرية. . وأكد أعضاء النقابة المستقلة بالشركة على أن العقد قد أضر بالشركة المصرية، وأفقدها ٤١٪ تقريبا من إيراداتها، وأن الشركة الصينية لم تقدم أى إضافة بل استولت على الخطوط القائمة للشركة المصرية، وأضرت بالامتداد الطبيعى لها، كما تم إغلاق الباب الخلفى لمحطة الدخيلة، وهو المنفذ الوحيد لخروج سيارات الشركة، بما أضر بقدراتها وسمعتها التنافسية.

بالإضافة إلى إسناد رصيف ٧١- ٨١ بميناء الإسكندرية و٩٨ بميناء الدخيلة بالأمر المباشر بالمخالفة للمادة ٣٠ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨ الخاص بالمناقصات والمزايدات وقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن الموانئ التخصصية.

كما أشاروا إلى الإضرار بالمال العام فى منح هيئة ميناء الإسكندرية للشركة الصينية مقابل انتفاع للمتر المربع بواقع (٣) دولارات للمتر المربع كمربع ثابت لمدة ٢٥ عاما ،بينما ينص القرار الوزارى رقم ١٤٢ لسنة ٢٠٠٤ على أن مقابل الانتفاع هو ٢٤ دولارا للمتر الواحد للشركات الأجنبية تزداد ١٠٪ سنويا.



وكذلك الإضرار بالمال العام فى تدنى فمقابل الترخيص للحاوية الواحدة وصل إلى ٢٠ جنيها عام ٢٠٠٥ أى ٣,٥ دولار، بينما تتعاقد موانئ البحر الأحمر مع السخنة عام ١٩٩٩ كان ٥,٧ دولار للحاوية تزداد كل ٥ سنوات.

واتهم العمال بوجود صلة مباشرة بين جمال مبارك وهذا التعاقد، الذى تم إبرامه بالأمر المباشر بين رئيس هيئة الميناء سابقا ورئيس الشركة القابضة للنقل البحرى حاليا (عضو لجنة السياسيات بالحزب الوطنى المنحل) وبين أحمد عبد العظيم لقمة ،وهو ما أطلقوا عليه الغطاء المعروف لجمال مبارك فى معظم استثماراته داخل مصر ،مشيرين إلى أن الشركة الصينية شركة وهمية ،ولم يكن لها شخصية اعتبارية محددة منذ إبرام العقد (تحت التأسيس) وعدم الحصول على فتوى مجلس الدولة لإبرام العقد.

وطالب العمال القضاء المصرى العادل فى إحقاق الحق وإلغاء العقد المجحف الذى أضر بالأمن القومى وبالاقتصاد المصرى وبشركة الإسكندرية لتداول الحاويات المصرية ،وأضر بالعاملين وأكثر من ٢٧٠٠ أسرة ،كما طالبوا بمحاسبة المسئولين عن هذه التجاوزات بداية من رئيس هيئة ميناء الإسكندرية ووزير النقل ورئيس مجلس الوزراء السابقين وكذلك محاكمة جمال مبارك وكل من تلوثت يداه فى تلك الصفقة.

دار الخدمات النقابية والعمالية



منظمة من منظمات المجتمع المدني المصري غير الحكومية، وقد بادر إلى تأسيسها في مارس ١٩٩٠ عددٌ من القادة والنشطاء العماليين الفاعلين مستلهمين في ذلك خبرات الحركة العمالية المصرية، ومستجيبين لحاجتها الملحة - التي أخذت في التنامي آنذاك - إلى بناء مؤسسة مستقلة تعبر عن تيارها المطالب بالحقوق الديمقراطية العمالية، وتساهم في تطويرها وتعزيزها، فضلاً عن تقديم الدعم والخدمات المباشرة لها، وملء الفراغ الناجم عن تخلى التنظيم النقابي "الرسمي" عن واجباته الأساسية.

أهداف الدار

١- دعم وتطوير الحركة العمالية والعمل على تمكينها وتعزيز قدراتها.

٢- مساندة المطالب العمالية الديمقراطية والعمل على تحقيقها وعلى الأخص الحق في الإضراب، وحق العمال في بناء منظماتهم النقابية المستقلة.

٣- العمل من أجل إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل القائمة.

٤- دعم وتطوير قدرات العمال ومهاراتهم.

٥- المساهمة فى تطوير الأوضاع الديمقراطية فى المجتمع.

٦- العمل على تطوير الحركة العمالية فى القطاعات العمالية الجديدة (القطاع الخاص في المدن الصناعية الجديدة، القطاع الخدمي، القطاع غير الرسمي)

٧- دعم مشاركة المرأة فى المجتمع وخاصة فى الحركة العمالية والنقابية

٨- الدفاع الاجتماعى عن الفئات المهمشة اجتماعياً، والعمل من أجل تمكينها.

٩- بناء الجسور مع الحركات العمالية والنقابية على الصعيد العالمي وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك.

الأنشطة

تعمل الدار على تحقيق أهدافها من خلال عدد من البرامج:

أولاً: برنامج العمل الدعوى والحملات

تهدف الدار من خلال هذا البرنامج إلى إعمال معايير العمل الأساسية، وتحسين شروط العمل، وتسعى إلى تعزيز الحركة العمالية فى نضالاتها من أجل تحقيق المكتسبات في هذا المجال.

١- الحملات:

وقد كان أبرزها خلال الأعوام الأخيرة:

• حملة قانون العمل

وهى الحملة التي صاحبت ولاحقت خطوات إعداد القانون وإصداره على مدى تسع سنوات..متعقبة مشاريعه المتابعة بالدراسة والتعقيب منتهية إلى اقتراح مواد بديلة.. وخلال الشهور الأخيرة السابقة على إصدار القانون استطاعت الدار بالتعاون مع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى تطوير شبكة واسعة لإدارة الحملة التى اتسعت لتنظيم المؤتمرات ، ومخاطبة أعضاء البرلمان ، واللقاء مع رئيسه وعدد من نوابه ، حيث نجحت الحملة فى تعديل بعض مواد القانون(وإن استعصت بعض المواد الأخرى على التعديل).

• حملة العلاوة الدورية

وهى الحملة التي تلت صدور قانون العمل فى إبريل ٢٠٠٣ مطالبة بتطبيق النسبة التى قررها القانون للعلاوة الدورية (بحد أدنى٧٪)..حيث نجحت الحملة فى تحقيق مستهدفها.

• حملات دعم التحركات العمالية

تقوم الدار بتنظيم حملات المساندة للتحركات العمالية فى مواقع العمل المختلفة ..وذلك لتعزيز هذه التحركات ، والدفاع عنها فى مواجهة أي من صور الانتهاك أو التحرش ..فضلاً عن تدعيم مطالبها، وتوسيع فرص النجاح..ومن أبرز هذه الحملات المساندة فى السنوات الثلاث الأخيرة : حملة مساندة عمال الأسبستوس، حملة عمال الساموللى للغزل والنسيج، حملة عمال غزل قليوب، حملة عمال شركة طرة للأسمنت، حملة عمال شركة أسمنت حلوان، حملة عمال شركة النوبارية للحاصلات الزراعية).

٢- أعمال الرصد والمراقبة

وتتضمن رصد مختلف صور وأشكال الانتهاكات لمعايير العمل الأساسية، وإصدار التقارير بشأنها.

٣- بناء الجسور مع الحركات العمالية والحركات الاجتماعية على المستوى الدولى

من خلال الأنشطة التالية :

• المشاركة في الفعاليات التي تنظمها هذه الحركات .

• إعلاء صوت الحركة العمالية المصرية المستقلة فى المحافل الدولية المختلفة.

• التنسيق مع المنظمات النقابية المختلفة لتطوير التضامن العمالى .

• المشاركة فى الحملات التى تنظمها الحركات النقابية أو الحركات الاجتماعية العالمية دفاعاً عن حقوق العمال ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، أو من أجل تجارة عادلة ، ونظام اقتصادى عالمى أكثر عدلاً.

٤- المشاركة فئ الفاعليات المختلفة من أجل تطوير الديمقراطية فى المجتمع ككل.

ضمن ذلك ساهمت الدار خلال عام ٢٠٠٥ فى تطوير ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، مشاركة في أعمال مراقبة الانتخابات الرئاسية ، والانتخابات البرلمانية.

٥- مجلة كلام صنايعية

مجلة نصف شهرية تصدرها الدار، وتعد المجلة العمالية المستقلة الوحيدة في مصر. وهى تختص المجلة بمتابعة الأوضاع العمالية، وتضم عدداً من الموضوعات والتحقيقات، وتتابع التحركات العمالية فى المواقع المختلفة متشابكة مع الحملات التى تنظمها الدار لدعم هذه التحركات... حيث يتم توزيع ثلاثة آلاف نسخة من كل إصدار.

ثانياً: برنامج الدعم والمساندة وتطوير المشاركة المجتمعية

ويضطلع هذا البرنامج بالأنشطة التالية :

١- تقديم المساعدة القانونية التى تتضمن :

• تقديم الاستشارات القانونية اليومية المباشرة فيما يتعلق بحقوق العمل والحقوق النقابية.

• تقديم الخدمات القانونية العاجلة بمساعدة العمال على اللجوء للجهات الإدارية المختصة عند الحاجة.

• المساندة القانونية للتحركات العمالية الاحتجاجية (الإضراب أو الاعتصام).

• إقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لاقتضاء الحقوق العمالية،ومباشرة القضايا سواء كانت فردية أو جماعية (حيث تنصرف معظم القضايا إلى حالات الفصل التعسفي،شروط العمل وعلى الأخص عدد الساعات والجزاءات التعسفية،الحقوق التأمينية والتعويض عن إصابات العمل).

٢- تطوير الوعى العمالى

• تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا العمل والعمال.

• إصدار الكتيبات المبسطة والشارحة لقوانين العمل والحقوق العمالية.

٣- تطوير العلاقة بالمجتمعات المحلية التى تقع بها فروع الدار، والعمل من أجل حفز وتفعيل المشاركة المجتمعية فيها من خلال:

• تقديم بعض الخدمات المباشرة للعمال والسكان بهذه المناطق.

• الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه المجتمعات.

ثالثاً: برنامج تطوير قدرات العمال (المدرسة العمالية)

تتلخص أهداف هذا البرنامج في تزويد العمال- وعلى الأخص نشطائهم- بالمعارف، والمهارات، والتوجهات اللازمة لتطوير أدوارهم وقدراتهم للقيام بالمهام الآتية :

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم في معرفة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتعبير عنها، وتطوير الأدوات المناسبة للدفاع عن هذه الحقوق.

• توضيح وتدعيم المفهوم الصحيح للنقابات العمالية بين صفوف العمال- كما ينبغي لها أن تكون- باعتبارها تنظيماً مستقلاً يمثل العمال، وأداتهم التنظيمية في الدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، وإمكانياتهم في رفع وعى غيرهم من العمال وحفز مبادراتهم للدفاع عن حقوقهم.

• تطوير قدرات العمال، ومهاراتهم في استخدام الأدوات المختلفة دفاعاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، والعمل كجماعات للضغط، أو فريق للمفاوضة الجماعية.

• حفز المشاركة العمالية، وتنمية إدراك العمال لمفهوم وحدة الحركة العمالية، ودورها فى خلق مجتمع أكثر عدالة

وقد تم تطوير المنهج التدريبى للمدرسة على أساليب من شأنها حفز وتشجيع التفكير الخلاق والمستقل .. حتى يتسق المنهج مع هدفه فى تطوير فاعلية العمال ونشطائهم ..في دعم شعورهم بالاستقلالية، وتنمية قدرتهم على الإبداع.. أن يكتسبوا القدرة على التفكير الناقد والتحليل .. أن يتمكنوا من قراءة تجارب زملائهم والاستفادة منها .. وأن يصبح بمقدورهم فهم علاقات العمل، وتحديد ملامحها ووضع البرامج الملائمة للتعامل معها .

وهكذا تم تبنى وإتباع منهج حل المشكلات، وأسلوب مشاركة الدارسين فى العملية التعليمية ذاتها...من خلال عدد من البرامج التى يتم تدريب المتدربين عليها.

كلام صنايعية

نشرة غير دورية

رئيس التحرير
عادل زكريا

المدير الفنى
عدنان النجار

مونتاج الكترونى
أحمد شريف
أسماء فتحى
مها صبحى
ديسك
حسين المصرى

المراسلات والاتصال

دار الخدمات النقابية والعمالية

البريد الالكترونى: ctuws.ctuws@gmail.com
الموقع الالكترونى: www.ctuws.com

المركز الرئيسى: حلوان: ١/أ شارع محمد سيد أحمد -عمارات بتروجاس - عمارة الاسكندرية الدور الأول شقة٢.. تليفون/ فاكس٢٥٥٩٣٩٣٢ - ٠٢/٢٥٥٩٣٩٢٩

الفروع: حلوان - المساكن الاقتصادية بلوك ٨ مدخل ٢ شقة ١٠١ الدور الثانى.. تليفون: ٠٢/٢٥٥٥٧٠١٤

المحلة الكبرى: مساكن أبو شاهين عمارة ٣ مدخل (ب) شقة ٣ أمام فرن أبو شاهين.. تليفون/فاكسن: ٠٤٠/٢٢٠٢٤٨٦

العاشر من رمضان: مجمع عبدالمقصود السكنى عمارة (١٣) شقة (١٨).. تليفون/فاكس: ٠١٥/ ٣٥٤٥٣٣

نجع حمادى: شارع الشيخ حفنى- خلف مكتب البريد القديم.. تليفون: ٠١٠٩١٥٦٠٢٣ / ٠١٤٠١٩٢٨٥٤

مدينة السادات: محور خدمات الحى الثانى- قطعة رقم٣ شقة رقم ٨- خلف مستشفى دار الشفا



الأردن على طريق الثورات العربية

شهدت العاصمة الأردنية عمّان ومدن أخرى يوم الجمعة الماضية ١١ مسيرة واعتصاما ردا على اعتقال ١٩ ناشطا من قبل محكمة أمن الدولة، وتوجيه تهم إليهم بإطالة اللسان على الملك الأردني عبد الله الثاني والعمل على تقويض النظام.. وخرجت المسيرات في العاصمة عمّان ومدن إربد والطفيلة ومعان والسلط والزرقاء والكرك، وتميزت بسقف الهتافات الذي استمر على حاله في مشهد تحد لاعتقال النشطاء من حراك مدينة الطفيلة جنوب الأردن وعلى خلفية اعتصام أمام رئاسة الحكومة السبت الماضي.

وتزامنت هذه المسيرات مع ما اعتبره نشطاء الحركات الشعبية "عجز الحكومة عن تنفيذ وعودها"، بعد أن صرح وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال راكان المجالي بأن المعتقلين سيفرج عنهم ، ومع الشكاوى عن تعرضهم لضرب وتعذيب ومعاملة غير إنسانية، بحسب عائلاتهم ومنظمات حقوق إنسان، وهو ما نفاه الأمن العام.

كما جاءت مع إعلان الناشط في حراك الطفيلة مجدي القبالين بدء إضراب مفتوح عن الطعام، فيما قال ناشطون إن بقية المعتقلين سينضمون للإضراب غدا السبت.

وهتف المئات من المتظاهرين في مسيرة خرجت من المسجد الحسيني بوسط عمّان اليوم "حبسوا الشباب وضربوهم.. والحرامية برؤوهم"، و"عيب عالمخابرات.. بكفي اعتقالات"، و"يا عبد الله سيبك سيبك.. أمن الدولة ما بتفيدك"، و"ديرتنا أردنية.. قبل الثورة العربية

وسيطرت على المسيرة -التي شاركت بها حركات يسارية وإسلامية ومن حي الطفايلة وسط عمّان- قضية الاعتقالات التي تعرض لها نشطاء الحراك والأنباء عن تعرضهم للتعذيب.

وتوعد متحدثون في المسيرة بفعاليات نوعية للحراك الأردني خلال الشهر الحالي الذي يحمل حساسية، خاصة كونه شهد عام ١٩٨٩ انتفاضة مدن الجنوب الأردني ووقع خلالها ستة قتلى وانتهت بعودة الحياة الديمقراطية للأردن.

وقال الناشط في حراك الطفيلة الشاب أحمد العكايلة إن السقف العالي لشعارات مسيرات اليوم لم تأت رغبة في "إطالة اللسان على أحد، وإنما ضرورة ليسمع صناع القرار رد الشارع الأردني على ارتهان القرار السياسي للغرب ورفضهم السير في طريق الإصلاح الحقيقي".

واعتبر أن من "أطالوا اليد على الوطن ومقدراته هم المسؤولون عن حالة الاحتقان في الشارع"، وزاد أن "على النظام أن يعي أننا جميعا مستعدون لأن نعتقل بأي تهم حتى نصل للإصلاح الذي يريده الشعب الأردني".



وسخونة ثورية فى البحرين للحاق بالربيع العربى



تظاهر يوم الجمعة الماضية آلاف البحرينيين غرب العاصمة المنامة تنديدا بما سموه قمع الشرطة، في جمعة أطلق عليها "الديمقراطية تجمعنا"، بينما قالت السلطات إنها تحترم الحق في التظاهر السلمي بالبلاد.

ودعا المتظاهرون -بحسب الشهود- خصوصا إلى تنحي رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة عم ملك البحرين والذي يشغل هذا المنصب منذ أربعين عاما.

وطلبت المعارضة في بيان من السلطات "التخلي عن القمع" والبحث عن "حل سياسي يعيد السلطة إلى الشعب"، حيث تطالب المعارضة بملكية دستورية حقيقية يختار فيها رئيس الوزراء من الأغلبية النيابية.

من جهتها قالت وزارة الخارجية البحرينية ردا على تصريحات للخارجية الأميركية، إن النظام يحترم "التعبير السلمي عن الآراء في إطار الدستور"، مضيفة أن "قوات الأمن تلتزم أقصى درجات ضبط النفس رغم استهدافها بانتظام بأعمال عنف".

وكانت الولايات المتحدة قد دعت السلطات البحرينية إلى لزوم "أقصى حالات ضبط النفس" في الوقت الذي تشهد فيه البلاد أعمال عنف متكررة بين الشرطة وأنصار المعارضة المطالبين بإصلاحات سياسية.

وتأتي مظاهرات الجمعة بعد مواجهات جرت بين محتجين هاجموا مركز شرطة بالقنابل الحارقة في حي البلدة القديم غرب المنامة، وبين قوات الأمن التي ردت بإطلاق الغاز المدمع وقنابل الصوت. ووقعت الاشتباكات بعدما زار الآلاف قبر صلاح عباس حبيب (٣٦ عاما) الذي عثر عليه ميتا السبت الماضي بعد اختفائه أثناء اشتباك مع الشرطة تزامن مع سباق فورمولا واحد مطلع الأسبوع الماضي.

وتقول جمعية الوفاق الوطني الإسلامية المعارضة إنه بوفاة حبيب يصل عدد من قتلوا منذ بدء الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية العام الماضي إلى ٨١ قتيلا، ويشمل هذا الرقم ٣٥ شخصا قتلوا في بداية الاحتجاجات التي قمعت بفرض الأحكام العرفية لمدة تزيد على شهرين. ومن بين القتلى خمسة من أفراد الأمن.

وتشكك الحكومة في أسباب الوفاة في كثير من الحالات، وتقول إن المحتجين مثيرو شغب يحاولون قتل الشرطة. وتستمر الاضطرابات عبر مسيرات حاشدة واشتباكات تندلع كل يوم تقريبا في المناطق الشيعية في شتى أنحاء الجزيرة.

وتصاعدت الاحتجاجات قبل بدء الجولة الرابعة لسباق فورمولا واحد للسيارات، مما أثار انتقادات للبحرين من بعض الحكومات ومن منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان والحريات الصحفية، اتهمت الشرطة باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين وطالبت الحكومة بالتوصل إلى حل سياسي.